

ملخص المحاضرة : الحكومة وجودة القوائم والتقارير المالية

أولاً. العلاقة الجوهرية بين الحكومة والقوائم المالية

تُعرَّف حوكمة الشركات (Corporate Governance) بأنها مجموعة الآليات وال العلاقات والعمليات التي يتم من خلالها إدارتها توجيه الشركة والرقابة عليها. و يتمثل دورها الأساسي في ضمان الشفافية والمساءلة (accountability) للإدارة أمام المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

تُعد القوائم المالية الأداة الرئيسية للفصاح وإيصال أداء الشركة ووضعها المالي.

تُعتبر الحوكمة الجيدة هي الشرط الأساسي لضمان قوائم مالية عالية الجودة. فآليات الحكومة (مجلس الإدارة، اللجان المتخصصة، التدقيق الداخلي/الخارجي) مصممة لتقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة (التي تُعد المعلومات) والمستخدمين الخارجيين (الذين يحتاجونها لاتخاذ القرارات).

ثانياً. جودة البيانات والمعلومات المالية

مفهوم الجودة محوري وينقسم إلى عدة مستويات:

أ. جودة القوائم المالية (QEF)

تشير جودة القوائم المالية إلى مدى انعكاسها الصادق للأداء الاقتصادي الفعلي والوضع المالي الحقيقي للشركة. تُمكِّن القوائم المالية عالية الجودة المستخدمين من:

1. فهم الوضع.
2. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
3. اتخاذ قرارات مستنيرة (الاستثمار، الإقراض، إلخ).

ب. جودة المعلومات المالية (QIF)

جودة المعلومات المالية مفهوم أوسع يشمل:

- المعلومات الموجودة في القوائم المالية.
- الإيضاحات المتممة والمعلومات الإضافية (تقرير الإدارة، إلخ).

وهي نتاج التطبيق الصحيح للمعايير المحاسبية والتقدير المهني الأخلاقي من قبل إدارة الشركة.

ج. جودة المحاسبة (QC)

جودة المحاسبة هي العملية التي يتم من خلالها تسجيل، معالجة، وعرض المعاملات الاقتصادية. تتضمن المحاسبة الجيدة ما يلي:

- دقة واقتضاء التسجيلات.
- الاختيار المناسب للطرق المحاسبية (السياسات المحاسبية).
- الخلو من التحييز والتلاعب.

ثالثاً. الخصائص النوعية للمعلومات المالية (وفقاً للأطر المرجعية)

تحدد الأطر المحاسبية الدولية (IAS – IFRS) والأمريكية (US GAAP – FASB) الصفات الجوهرية (الذاتية) التي يجب أن تتوافر في المعلومات المالية لتكون مفيدة.

أ. الخصائص النوعية الأساسية (US GAAP & IFRS)

لكي تكون المعلومات المالية مفيدة، يجب أن تكون وثيقة الصلة بالموضوع وتعكس بدقة (تقديم صورة صادقة) ما هو مُراد تمثيله. وتزداد فائدة المعلومات المالية عندما تكون قابلة للمقارنة، وقابلة للتحقق، ومتحدة في الوقت المناسب، وسهلة الفهم.

يجب أن تتوافر هذه الخصائص لتعتبر المعلومة مفيدة:

1. **الملائمة -Relevance (pertinence)**: تكون المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على التأثير في القرارات التي يتخذها المستخدمون.

يجب أن يكون لها **قيمة تنبؤية** (تساعد في التنبؤ بالنتائج المستقبلية) أو **قيمة تأكيدية** (تساعد في تأكيد أو تصحيح التقييمات السابقة) أو الاثنين معاً. القيمة التنبؤية والتأكيدية للمعلومات المالية متربطة، فالمعلومات ذات القيمة التنبؤية غالباً ما تكون لها قيمة تأكيدية أيضاً.

علاقة الأهمية النسبية بالملاءمة: تُعد المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان من شأن إغفالها أو عدم دقتها أن يؤثر على قرارات المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية ذات الغرض العام. بمعنى آخر، تُعد الأهمية النسبية جانباً من جوانب الملاءمة الخاصة بالوحدة (الكيان) ويعتمد على طبيعة البنود أو حجمها أو كليهما التي تتعلق بها المعلومات في سياق التقارير المالية لتلك الوحدة.

التمثيل الصادق (Faithful Representation- Fidélité): تمثل المعلومة بصدق الظواهر الاقتصادية التي يفترض أنها تمثلها. يتطلب ذلك ثلاثة سمات:

- الاكتمال (Completeness - Exhaustivité) : إدراج جميع المعلومات الضرورية.
- الحياد (Neutrality- neutralité) : عدم انحياز المعلومة للتأثير على القرارات.
- الخلو من الأخطاء (Free from Error- exempte d'erreurs) : عدم وجود أخطاء في الوصف وعملية إنتاج المعلومة.

ب. الخصائص النوعية الداعمة (المعززة - الثانوية) (US GAAP & IFRS)

تزيد هذه الخصائص من فائدة المعلومات:

1. **القابلية للمقارنة (Comparability- Comparabilité)**: تُمكّن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر. تتطلب تطبيقاً متسقاً للطرق المحاسبية.

2. **القابلية للتحقق (Verifiability- vérifiabilité)**: تضمن للمستخدمين أن المعلومات تمثل الظواهر الاقتصادية بصدق. يمكن لمراقبين مستقلين ومطلعين التوصل إلى توافق بشأن موثociتها.

3. **التوفيق المناسب (Timeliness- rapidité)**: توفير المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير في قراراتهم.

4. **الوضوح/القابلية للفهم (Understandability- compréhensibilité)**: تصنيف المعلومات وتوصيفها وعرضها بطريقة واضحة وموজزة.

القيود الشاملة: يجب ألا تتجاوز التكلفة المنافع التي توفرها المعلومات.

رابعاً. دور الحوكمة في خدمة الجودة المالية

تُعد آليات الحوكمة هي آليات الرقابة التي تضمن نزاهة عملية إنتاج المعلومات المالية.

أ. دور مجلس الإدارة (CA)

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن الإشراف على الإدارة. فيما يتعلق بجودة القوائم المالية (QEF):

- الإشراف الاستراتيجي: يوافق على السياسات المحاسبية الرئيسية ويتأكد من ملاءمتها (مثل: قواعد الاحتكاك، مخصص الديون المشكوك في تحصيلها).
- الثقة: يعزز ثقافة الشفافية والأخلاقيات والنزاهة في القمة، وهي ضرورية لردع التلاعب في إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها.

ب. دور لجنة التدقيق

لجنة التدقيق هي حجر الزاوية في الإشراف على الجودة المالية. تتكون عادةً من أعضاء مستقلين ولديهم خبرة مالية. تشمل مهامها الرئيسية ما يلي:

1. الإشراف على البيانات المالية: فحص القوائم المالية قبل نشرها، مع التركيز على التقديرات والأحكام المحاسبية الحاسمة.
2. الإشراف على المدقق الخارجي: التوصية بتعيين المدقق، وتقدير أدائه، وضمان استقلاليته.
3. الإشراف على التدقيق الداخلي: فحص تقارير التدقيق الداخلي والتتأكد من فعالية الرقابة الداخلية.

ج. التدقيق الخارجي

يقدم المدقق الخارجي (المراجع الخارجي) تأكيداً معقولاً بأن القوائم المالية تُعطي صورة صادقة وعادلة وفقاً للإطار المحاسبي المرجعي.

- الاستقلالية: استقلالية المدقق عن الإدارة أمر حيوي. ويجب على الحكومة (عبر لجنة التدقيق) ضمان ذلك.
- جودة التدقيق: التدقيق عالي الجودة يقلل من خطر عرض قوائم مالية خاطئة أو مضللة.

د. الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية هي مجموعة الإجراءات التي وضعتها الإدارة للتحكم في أنشطتها وضمان ما يلي:

- الامتثال للقوانين واللوائح.
- موثوقية المعلومات المالية.
- تحسين العمليات.

تُعد الرقابة الداخلية الضعيفة مصدراً رئيسياً لجودة منخفضة للبيانات المالية (الأخطاء، الاحتيال).

خامساً. النقاط الأساسية: آليات التأثير

أ. إدارة الأرباح (Earnings Management): تشير إدارة الأرباح إلى الاستخدام المتعتمد لمرونة المعايير المحاسبية (التقديرات، اختيار الطرق) لتحقيق النتائج بشكل مصطنع (عادةً لتحقيق أهداف السوق أو أهداف التعويض).

الحكومة الجيدة تكافح التلاعب من خلال:

- تحديد سياسات تعويض لا تدفع لتحقيق أهداف قصيرة المدى.
- تعزيز يقظة لجنة التدقيق بشأن التقديرات الرئيسية (الاحتكاك، المخصصات).

ب. الشفافية والإفصاح (Disclosure)

لا تتطلب الحكومة الجيدة أرقاماً دقيقة فحسب، بل تتطلب أيضاً أقصى درجات الشفافية:

- إيضاحات متممة واضحة: شرح السياسات المحاسبية المختارة، والافتراضات، والأحكام الجوهرية.
- المعلومات غير المالية: الإفصاح عن إدارة المخاطر، والاستراتيجية، والعناصر البيئية والاجتماعية والحكومة (ESG) التي قد تؤثر على الأداء المستقبلي.

ج. جودة الأرباح (Earnings Quality)

جودة الأرباح هي مدى انعكاس الأرباح المعلن عنها للأداء الاقتصادي الحقيقي والمستدام للشركة. غالباً ما ترتبط الأرباح عالية الجودة بما يلي:

- نسبة كبيرة من التدفقات النقدية التشغيلية مقارنة بالأرباح.
- انخفاض الاعتماد على التقديرات الذاتية.

تضمن الحكومة الجيدة أن الأرباح ليست قانونية فحسب، بل إنها أيضاً ذات جودة اقتصادية عالية.

الخلاصة

العلاقة بين الحكومة والقوائم المالية متباينة الاتجاهين. بعد الهيكل الحكومي القوي (مجلس إدارة مستقل، لجنة تدقيق كفؤة، تدقيق عالي الجودة) هو الضمان لقوائم مالية شفافة، ملائمة، وموثوقة. وفي المقابل، تُمكّن القوائم المالية عالية الجودة المساهمين من تقييم ومراقبة فعالية هذه الحكومة بشكل أفضل. إنها دائرة تعزز ثقة السوق وتدعم الاستقرار الاقتصادي للشركة.